النهار ٢٩-١١-٢٠١٩

## مصارحة مؤلمة

مروان اسكندر

أسوأ وضع في لبنان اليوم تمنع المصارف عن تأمين طلبات المودعين على مستوى حاجاتهم، وهذا الوضع نتيجة توجه المصارف الى اقراض الدولة نسبة مرتفعة من الودائع، وتعثر مسيرة تشكيل حكومة فعالة لاستقطاب الاقتراض الميسّر بموجب نتائج مؤتمر "سيدر" الذي انعقد في نيسان ٢٠١٨ وكان من المفترض توافر معوناته على مستوى ١١,٢ مليار دولار خلال بضع سنوات، وقد وجد المبعوث الفرنسي الذي وفد لتقويم الخطوات التصحيحية التي التزمناها، أن الخطوة الأساسية وهي اصلاح سياسة الطاقة ومعالجة عجز الكهرباء لم تتخذ فحذرنا علنًا من ان هذا الاهمال سيؤدي الى انحسار المساعدات.

ان السبب الرئيسي للازمة الحاضرة – ولنكون صادقين مع أنفسنا يجب ان نعلم ان هذه الأزمة، أزمة فقدان حرية التحويل لسنوات، تسهم في تقزيم حجم الاقتصاد وابعاد المستثمرين عن لبنان، كما تسهم في توسع نطاق الفقر – والسبب هو سياسات وزراء الطاقة منذ عام ٢٠٠٨ وحتى اليوم. فهؤلاء الوزراء والنواب الذين وافقوا على اقرار موازنة الطاقة سنة بعد سنة هم المسؤولون عن تبخر ٥١ مليار دولار كان في الامكان ان تكون متوافرة في السوق لو أحسن الوزراء المعنيون خياراتهم، واسهم في توسع العجز وزير الاتصالات عام ٢٠١٣ الذي عدل الاتفاقات مع شركتي خدمات الخليوي بحيث حصر توظيف العمال في الشركتين بقرارات الوزير وتالياً أسهم في زيادة طاقم العمل بعدد كبير من الموظفين مناصري التيار الذي يمثله، وتسببت هذه العملية بانحسار ٤٠٠ مليون ليرة سنويًا من عائدات الدولة.

الدراسة الأولى عن برامج تطوير انتاج الكهرباء وتوزيعها أنجزها عام ١٩٩٦ البنك الدولي، وقد رأت أن اصلاح القطاع يستوجب انشاء هيئة ناظمة للكهرباء، وتعيين مجلس ادارة مقتدر من أصحاب كفاءات، واختيار شركة محاسبة دولية لإصدار ميزانيات حقيقية كل ستة أشهر، وانجاز غرفة للتحكم توجه الكهرباء المنتجة بين المناطق. وللتذكير، كان الوضع كذلك حتى عام ١٩٧٥ لان مجلس الادارة كان يشمل مهندسين محترمين وذوي نزاهة مالية وفكرية.

الوزراء الذين تناسوا هذه التوصيات، أبلغوا توصيات دراسة قامت بها سيدة لبنانية وقدّمتها الى جامعة ستانفورد المشهورة عام ٢٠١١ بمنحة من مؤسسة محمد الصفدي لمعونات الطلاب والدراسات المتقدمة، وقد أوصت الدراسة بتحسين شبكة التوزيع، وإنشاء هيئة ناظمة، اعتماد الغاز كلقيم للمحافظة على الصحة وتحقيق الوفر الخ، ولم يؤخذ بأي من هذه التوصيات أيضاً.

كان الهم الوحيد للوزراء المعنيين الاصرار على استقلالية خياراتهم، فرفضوا المعونة من الصندوق الكويتي عام ٢٠١٢، ورفضوا المعونة البالغة الاهمية من المانيا كدولة وشركة "سيمنز" الكهربائية عام ٢٠١٩، والوزيرة الجديدة التي كانت مساعدة للوزير سيزار ابي خليل الذي أبلغ البعثة الالمانية ان لبنان طور تقنيات ادارية تتجاوز ما حققه الألمان، فغادر أعضاء هذه البعثة مع المستشارة الألمانيّة ميركل لبنان وكلهم اقتناع بأن سياسة الكهرباء ستؤدي الى تعجيز لبنان ماليًا، وهذا ما حصل.

لو استمعنا الى الكويتيين عام ٢٠١٢، ولو راجعنا دراسة السيدة الحائزة منحة لاجراء الدراسة حول الكهرباء عام ٢٠١١، لكان لبنان حقق وفرًا يتخطى الـ٥١ مليار دولار، وكان في الامكان من تاريخ تنفيذ برنامج الصندوق الكويتي تحقيق وفورات على حساب انتاج الكهرباء تضيف الى الوفر الذي كان تحقق من التجهيز والتفعيل منذ عام ٢٠١٤ على الاقل ٦–٨ مليارات دولار من الاشتراكات، وكنا وفرنا كلفة استيراد المولدات الخاصة التي تبلغ طاقتها ١٦٠٠ ميغاوات ولا شك في ان كلفة استيرادها تجاوزت الملياري دولار تسهم في ارتفاع كلفة مستوردات المازوت.

لقد اختار الوزراء والنواب من عام ٢٠١٢ وحتى تاريخه التغاضي عن أضرار سياسة الكهرباء السيئة والتي حصرت القرارات بخيارات الوزراء المعنيين، ولعلّ أفضل مثال على تحكم الوزراء يظهر من تصريحات الوزيرة الحالية التي تعتبر ان تشكيل الهيئة الناظمة يستوجب انقضاء ثلاث سنوات، أي بالتأكيد وحسب التزامها السياسي الوقت المطلوب لإنجاز مهمة العهد.

أيها السادة المتحكّمون بقرارات المستقبل، بعدما أسهمتم على نحو رئيسي في المشكلة القائمة، أي خسارة لبنان صفة الاقتصاد الحر والمحافظة على حريات التبادل والصرف والتحويل، وتالياً جعلتم لبنان، اقتصاديًا، ما هي عليه سوريا، فبوركت سياساتكم.

لبنان بخصائصه المصرفية اليوم لن يستقبل تحويلات رئيسية كما حصل عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ حينما حول اللبنانيون خلال الأزمة المالية العالمية التي طاولت أهم المصارف الدولية من "الكريدي سويس" الى "سيتي بنك" الى "بنك باركليز" الذي أنقذته دولة قطر بضخ ٧,٥ مليارات جنيه في رأس ماله، مبلغ ٢٤ مليار دولار ساعدت لبنان على تخطّي عجز الميزان التجاري بتوفير فائض على حساب ميزان المدفوعات لسنوات.

أصحاب المصارف الذي أقروا سياسات مناقضة للقانون لتقييد السحوبات من الإيداعات الأجنبية للعملاء يدركون ان النظام الذي يتّبعونه والذي يتعدل يومًا بعد يوم سيؤدي الى انحلال دورهم بعد تبديد مدخرات اللبنانيين ممن مارسوا أعمالهم سنوات لتحقيق ادخارات تساند حاجاتهم في سني الشيخوخة.

المصرفيون مدعوون الى زيادة رؤوس أموالهم بنسبة ٢٠ في المئة ما بين نهاية هذه السنة ونهاية شهر حزيران ٢٠٢٠. بكلام آخر، يوصي مصرف لبنان بزيادة تشكل أربعة مليارات دولار، اذا تحققت تساعد على تخفيف الضغط الحالي انما لا تحل المشكلة. ومصرفيون من أصحاب المؤسسات الصغيرة نسبيًا اعلنوا منذ الآن عجزهم عن زيادة رأس المال.

هل هناك حلول للمشكلة القائمة والمتوسعة يومًا بعد يوم؟ نعم، هنالك حلول، تبدأ بتلزيم توسيع طاقة انتاج الكهرباء وتأمين توزيعها لشركة "سيمنز" الالمانية والحصول على تسهيلات مالية لفترة ٢٠ سنة، مقابل كلفة اقتراضية توازي اثنين في المئة سنويًا. لكن الالمان أو غيرهم من أصحاب القدرات، سواء أكانوا

الكوريين، أم الفرنسيين والصينيين، لن يقبلوا بهذه المهمة ما لم يستطيعوا تشغيل المنشآت وآعمال الصيانة، وعندئذٍ لا حاجة إلى مصلحة كهرباء لبنان التي نخرها الفساد الى حد ان طبقة من بناء المصلحة حول لتربية الدجاج والأرانب دون علم الادارة بذلك، وبالتأكيد ثمّة حاجة إلى وزير يركز اهتمامه على قضايا المياه التي تفوق في مساوئها ما شهدناه في مجال الكهرباء.

تأمين تمويل منشآت انتاج الكهرباء وتشغيلها وتطويرها دون كلفة مباشرة، وتحقيق فوائض على المداخيل مع بدء السنة الثالثة على الاتفاق، أمر يسهم في استعادة الثقة الى حد ما بالحكم اللبناني.

وإذا حصل هذا الامر، يستعيد لبنان القدرة على اجتذاب الاستثمار بدءاً من حقول انتاج الكهرباء بالألواح التي تختزن الطاقة من الشمس وتحفظها لتأمين الاستهلاك في ما بعد، ويضاف الى ذلك تطوير وتشغيل مرفأ طرابلس ومطار الرئيس رينه معوض الذي خسر حياته لإصراره على محافظة الرئيس اللبناني على حرية القرار في مجال المصلحة العامة.

قد تبدو المهمات المعددة أعلاه شبه مستحيلة والواقع ان هذه الخطوات هي الوحيدة القادرة على استعادة الثقة بلبنان الذي حكم بشكل اقطاعي خلال السنوات الثلاث المنصرمة.